سياسة التحفيز الجبائي و فعاليتها في ترقية المقاولاتيةعلى المستوى المحلي (تجربة المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل)

Tax incentive policy and its effectiveness in promoting entrepreneurship locally (The experience of entrepreneurial projects in the wilaya of Jijel)

زين راضية[1]*

[1]جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

r.zine@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 24/ 02/ 2023 تاريخ القبول : 2023/06/29

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التحفيزات الجبائية و مدى فعاليتها في دعم المقاولاتية بولاية جيجل خاصة مع الاهتمام المتزايد بالمشاريع المقاولاتية كمصدر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .حاولنا من خلال هذا العمل تحليل مختلف الإحصائيات المقدمة، ودراسة أثر التحفيزات الجبائية على المشاريع المقاولاتية في مرحلة الإنشاء والاستغلال للوقوف على مدى نجاعة هذه الآلية في نشأة وتطور هذه المشاريع.

وقد توصلنا في الأخير إلى أن انتهاج هذه الآلية لم يحقق الأهداف المسطرة، ويعود ذلك لوجود عدة معيقات تحول دون ذلك.

الكلمات المفتاحية:المقاولاتية ؛التحفيزات الجبائية ؛ التطور ؛ وكالات الدعم.

تصنيف Jel : XN :1,2,

Abstract:

With the increased importance of entrepreneurial projects as a source of economic and social development, this study aims to show the role and effectiveness of tax benefits in the promotion of entrepreneurship in the wilaya of Jijel.We tried to analyze the different statistics, and to studythe impact of tax benefits on entrepreneurial projects in the construction and operation phase, which will enable us to detect the effectiveness of these advantages in the creation and development of these projects.

In the end, it was found that this mechanism did not achieve its objectives in the presence of other factors and obstacles.

Keywords: Entrepreneurship ; Tax benefits ; Development ; The support structures

Jel classification code : NX :1,2

* زين راضية

1- مقدمة:

عجلت التغيرات والتحولات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع المقاولاتية ، إذ أن تطوير هذه المشاريع و تشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، إلا أن نجاح مثل هذه المشاريع لا يرتبط بالمهارات المقاولاتية المتوفرة لدى المقاول نفسه فقط بل يتأثر بالظروف المحيطة به ، خاصة ما تعلق منها بإشكالية إيجاد الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع المقاولاتية و ترجمتها على أرض الواقع،هذا ما يفسره اعتماد جملة من الإجراءات القانونية و التنظيمية و خلق عدة أجهزة لدعم المقاول ومرافقته،حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجهها المشاريع المقاولاتية المتميزة بضعف مواردها الذاتية غير الكافية للوفاء بمتطلبات عملية الإنشاء في البداية و التوسع و النمو لاحقا .

والجزائر كغيرها من الدول تبنت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى دعم إنشاء و ترقية هذه المشاريع من خلال تقديم تسهيلات و إعفاءات و تحفيزات جبائية ترمي في مجملها إلى تخفيف مقدار العبء الضريبي و المساهمة في تدنية التكاليف و بالتالي استعمال هذه الوفرات المالية في تمويل مشاريع جديدة و توسيع نشاطها من خلال مختلف الأجهزة و الهيئات، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANJEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، والتي تهدف بدورها إلى خلق مناخ ملائم لهذه المشاريع.

في ظل مسعى الجزائر لترقية وتطوير المقاولاتية من خلال إنشاء مختلف هيئات الدعم ومنحها تحفيزات وإعفاءات جبائية، وباعتبار أن تخفيف العبء الضريبي من شأنه أن يساهم في بث روح المقاولاتية نطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى نجاعة سياسة التحفيزات الجبائية في نشأة وتطور المشاريع المقاولاتية على المستوى المحلي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بالجوانب المختلفة التي تشكل محور دراسة هذا الموضوع ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مقدار الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل؟
- هل ساهمت التحفيزات الجبائية في خلق المشاريع المقاولاتية بالولاية؟
- هل ساهمت التحفيزات الجبائية في خلق القيمة المضافة لهذه المشاريع؟

كإجابة أولية على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- استفادت المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل على نسبة دعم كبيرة.
-باعتبار ولاية جيجل ولاية سياحية فالقطاع السياحي هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من المشاريع المقاولاتية.
- تساهم التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف هيئات الدعم في خلق المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل.
- تساهم التحفيزات الجبائية في استمرارية نمو المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل.

وحتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، تطلب منا التعرض إلى ثلاث محاور، وكان مجمل مضمونها يدور حول مايلي:

1- التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر
2- مساهمة التحفيزات الجبائية في دعم المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل
3- مدى نجاعة سياسة التحفيزات الجبائية في ترقية المقاولاتية بولاية جيجل

تجدر الإشارة أن هذه الدراسة انحصرت في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2018 وذلك بحسب الإحصائيات المحصلةمن جهة و كذلك أهمية هذه المرحلة من حيث عدد المشاريع المقاولاتية المنشأة بها مقارنة بالفترات الأخرى.

2-التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر

تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية التي تستخدمها الدولة كوسيلة تحاول من خلالها دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع المشاريع الاستثمارية، و يعتبر مصطلح التحفيز الجبائي مصطلحا حديثا نوعا ما في الحياة الاقتصادية، إذ يعرف أنه تخلي الدولة عن جزء من حقها من إيراداتها الجبائية من خلال تقديم مساعدات مالية للأعوان الاقتصاديين بغرض تشجيعهم على إقامة مشاريعهم الاستثمارية بمنحهم امتيازات معينة مقابل التزامهم بشروط ومعايير معينة.(مزيان و مناصرة، 2015)

ويعتبر التحفيز الجبائي من أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل تشجيع إنشاء وتطوير المقاولاتية، حيث قامت بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار،بالإضافة إلى إنشاء مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال المزايا الضريبية والتخفيضات من معدلات الضريبة الموجهة للقطاع الخاص أساسا، والتي يستفيد منها الشباب المقاول في مختلف المجالات. (بن شرشار، 2017)

تضم هذه التحفيزات مجموعة من الإجراءات الضريبية تكون مدرجة ضمن القوانين الضريبية والمالية و تشمل أساسا الإعفاءات الخاصة بكل من الضريبة على أرباح الشركات[1]، الضريبة على الدخلالإجمالي[2] الرسم على القيمة المضافة[3]، الرسم على النشاط المهني[4] و الضريبة الجزافية الوحيدة[5]. زيادة على الحوافز المنصوص عليها في القانون العام تستفيد المشاريع المقاولاتية من بعض المزايا المنصوص عليها في قوانين ترقية الإستثمار[6].

---

[1] يمكن الإطلاع على المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022.

[2] يمكن الإطلاع على المواد 05 و 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022

[3] يمكن الإطلاع على المواد 09، 11 و 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022.

[4] يمكن الإطلاع على المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022

[5] يمكن الإطلاع على المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022.

يمكن الإطلاع على المواد13،12، 15، 16، 17و18 ، قانون 16-09 ، المؤرخ في 3 أوت 2016 ، و المتعلق بترقية الإستثمار ، ج. ر، عدد46، و 2016 و كذلك القانون رقم 22-18 المؤرّخ في 2022/07/24، المتعلّق بالإستثمار، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المطبعة الرّسميّة، الجزائر، العدد 50، الصّادر في 2022/07/28..[6]

و للتحفيزات الجبائية[7] أثرين على المقاول وعلى خزينة الدولة كما يلي:

بالنسبة للمقاول، يتمثل هدف هذا الأخير عند قيامه بالتسجيل لدى إحدى وكالات الدعم في الحصول على الامتيازات الجبائية بالإضافة إلى الإعانات المالية، والتي تعطي له الحق بالتمتع بالإعفاء المؤقت أو الدائم والتسهيلات الضريبية وذلك من جهة وزيادة إيراداته من جهة أخرى، ما يوفر له مناخا وظروفا ملائمة للقيام بمشروعه. كذلك تخفيض تكلفة المشروع وذلك من خلال التسهيلات الضريبية الممنوحة له وذلك في قوانين محددة خلال كل من مرحلة الإنشاء والاستغلال كتخفيف أعباء الرسوم الجمركية على المواد اللازمة للقيام بالمشروع وبالتالي تخفيض العبء الضريبي على مدخلات الإنتاج.
كما نجد الرفع من مردودية الاستثمار من خلال تحقيق أكبر ربح ممكن،(عزيزي، 2012)
فعند قيام المقاول بإنشاء مؤسسته فإنه يبحث بالدرجة الأولى على أكبر فائدة ممكنة وهذا يعني تحقيق أكبر مردودية، غير أنه من بين العوائق التي تواجه المقاولين لتحقيق ذلك هو الجانب الضريبي، ومن أجل ذلك قامت الدولة بوضع سياسة التحفيز الجبائي لتخفيف هذا العبء من خلال الإعفاء والتخفيض من الضرائب المفروضة على هذه المشاريع خلال قيامها بالمشروع فكل هذا يمكن أن يساعد أكثر على تحقيق مردودية أكبر. وبالتالي فتقديم العديد من الحوافز الجبائية يساهم في تخفيض العبء الضريبي على المقاول مما يحفزه على الاستثمار.(زينات، 2017)

أما من جانب الدولة، وباعتبار أن هذه التحفيزات والتسهيلات الجبائية ما هي إلا دافع لتشجيع القيام بالمشاريع المقاولاتية، ستصبح هذه الأخيرة في المستقبل مصدر تمويل للدولة من خلال الضرائب التي تفرض على هذه الاستثمارات بعد انقضاء فترة الامتيازات الجبائية،(خديم و بوحفص، 2022) بحيث أن التحفيزات الجبائية تمنح عادة بغرض توسيع الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الضريبة في المستقبل، والذي يكون من أجل زيادة إيرادات الضرائب الموجهة إلى الخزينة، ولكن هذا الهدف يرجى تحقيقه على المدى البعيد ، ويكون ذلك من خلال مساهمة هذه السياسة في زيادة عدد المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية، أما على المدى القصير فالإعفاءات التي تمنحها الدولة تعتبر كأعباء تتحملها ميزانيتها في شكل تكاليف، والتي ينتج عنها تخفيض الإيرادات المحصلة من طرف الدولة، وباعتبار هذه التسهيلات والإعفاءات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار ما هي إلا تكلفة تقع على عاتق الدولة، تؤدي إلى تخفيض إيرادات ميزانية الدولة مقارنة مع الإيرادات الحقيقية المنتظر الحصول عليها في حالة غياب هذه الإعفاءات، وتعتبر فرصة ضائعة على خزينة الدولة.(بوطلاعة و بوكحيل ، 2015، صفحة 98)

[7]من أجل تفصيل أكثر عن التحفيزات الجبائية الممنوحة للشركات الأجنبية، يمكن الاطلاع كذلك على :
- ونّوغي نبيل، نظام المزايا والتّسهيلات الممنوحة للإستثمار في القانون الجزائريّ، مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانيّة، جامعة باتنة، الجزائر، مج 12، ع 3، 2019،
- بلقاسمي سليم، ضمانات الإستثمار الأجنبيّ المباشر في الإتّفاقيّات الدّوليّة الثّنائيّة للإستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلّة العلوم القانونيّة والإجتماعيّة، جامعة الجلفة، الجزائر، مج 5، ع 4، 2020.
- زايد محمّد، الاتّفاقيّات الدّوليّة المتعلّقة بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبيّ في الجزائر، مجلّة ضياء للدّراسات القانونيّة، جامعة البيّض، الجزائر، مج 1، ع 1، 2019

3- مساهمة التحفيزات الجبائية في دعم المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل

في ظل الدعم الجبائي الذي تحظى به المشاريع الاستثمارية الوطنية من طرف الدولة باعتباره أداة من أدوات السياسة الجبائية سنحاول فيما يلي تبيان مساهمة التحفيزات الجبائية في دعم المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة الأخيرة 2012-2017.

3-1- مقدار الدعم الجبائي للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل في مرحلة النشأة:

يبقى لآليات الدعم المقدمة في إطار وكالات الدعم سواء الدعم المالي أو الجبائي، دورا كبيرا في تشجيع نشأة المشاريع المقاولاتية وحسب الإحصائيات المقدمة، فقد تم خلق **5.216** مشروع بين سنتي **2012 و2017.**

إن المشاريع المقاولاتية الممولة في إطار وكالات الدعم (ANDI,CNAC, ANADE) [8]تستفيد من الاعفاءات الجبائية في مرحلة انطلاق مشاريعها و التي تشمل الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المقتنيات من الأجهزة و المعدات التي تدخل في عملية الاستثمار خلال مرحلة الإنجاز، و هو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

[8]تجدر الإشارة أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI قد تم تغيير تسميتها إلى االوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI المستحدثة ضمن القانون 22-18 المؤرخ في المؤرّخ في 2022/07/24، المتعلّق بالإستثماركما نصت المادة 18 منه.

الجدول رقم (01): مقدار الدعم الجبائي الممنوح للمشاريع المقاولاتية المنشأة في إطار مختلف هيئات الدعم بولاية جيجل للفترة 2012-2017

السنوات	المشاريع الممولة في إطارANDI			المشاريع الممولة في إطار ANADE, CNAC, ANGEM		الدعم الجبائي للمشاريع في مرحلة النشأة
	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	مقدار الدعم الجبائي	عدد المشاريع	مقدار الدعم الجبائي	
2012	125	296.000.000	288.569.479	1.671	797.610.868	**1.086.180.347**
2013	208	3.936.000.000	702.850.410	89	602.336.576	**1.305.186.986**
2014	183	7.506.000.000	423.792.446	924	427.873.381	**851.665.827**
2015	137	13.945.000.000	882.238.998	584	560.600.126	**1.442.839.124**
2016	178	32.681.000.000	566.663.245	183	66.579.306	**633.242.551**
2017	72	17.615.000.000	247.349.373	61	25.136.596	**272.485.969**
المجموع	**903**		**3.111.463.951**	**4.313**	**2.480.136.853**	**5.591.600.804**
مقدار الدعم الجبائي المقدم في مرحلة النشأة			**5.591.600.804**			

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على المعطيات المقدمة من طرف وكالات الدعم بالولاية (ANDI, ANADE, ANGEM, CNAC) و المديرية الولائية للضرائب جيجل.

انطلاقا من المعلومات المبينة بالجدول أعلاه، و التي تتعلق بمقدار الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية في مرحلة تأسيسها في شكل إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المقتنيات، يتضح أن المشاريع المقاولاتية المنشأة خلال الفترة 2012-2017 في إطار مختلف وكالات الدعم بولاية جيجل ، استفادت من مبالغ مالية معتبرة في مرحلة إنجازها فقط قدرت إجمالا بـ **5.591.600.804** دج، و هي مبالغ ضخمة مقارنة بالتكلفة الإجمالية للمشاريع. بحيث تم تقسيمها تقريبا مناصفة بين المشاريع المنشأة في إطار وكالة تطوير الاستثمار و المشاريع المنشأة في إطار وكالات دعم التشغيل.

كما يظهر أن قيمة الدعم الجبائي غير مستقرة عبر السنوات فهي في تذبذب إذ سجلت ارتفاعا سنتي 2012 و 2013 بمبالغ قدرت ب 1.086.180.347 دج و 1.305.186.986 دج على التوالي. لتشهد بعدها انخفاضا إلى 851.665.827 دج سنة 2014، و يرجع ذلك إلى تراجع الخزينة عن تقديم الدعم الخاص بالإعفاءات خلال هذه السنة بعد العجز الذي شهدته تبعا لانهيار أسعار البترول في السوق الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن أكبر حصة دعم استفادت منها المشاريع المقاولاتية بالولاية سجلت سنة 2015 بمقدار 1.442.839.124 دج و ذلك بعد رفع التجميد عن المشاريع للسنوات السابقة، بحيث تعتبر كذلك أكبر حصة استفادت منها المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في حين سجلت المشاريع المقاولاتية الممولة في إطار وكالات الدعم الأخرى ANGEM, CNAC, ANADE أكبر حصة دعم لها سنة 2012 و ذلك بعد الأحداث السياسية و الإجتماعية التي جرت سنة 2011 فيما يعرف بالربيع العربي، و لجوء الدولة إلى شراء السلم الاجتماعي بالاهتمام بالشباب وتقديم تسهيلات له من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات كانت أهمها تخفيض نسبة المساهمة الشخصية إلى 1 أو 2% بدل 5 أو 10% ، و كذلك تخفيض نسبة الفوائد البنكية بالإضافة إلى استحداث لجنة الانتقاء والمصادقة وتمويل المشاريع CSVF والتي ساهمت في تسريع دراسة الملفات وبالتالي زيادة تمويلها.(وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني، 2023)

بعد سنة 2015، شهدت حصة الدعم انخفاضا شديدا استمر إلى غاية سنة 2017 و التي عرفت أقل نسبة تمويل، و يعود ذلك إلى الأوضاع المالية الصعبةالتي عرفتها الخزينة العامة للدولة، و الذي جعلها تتراجع نسبيا في تقديم بعض تدابير الدعم الجبائي لمجموعة من المشاريع الاستثمارية نتيجة ضخامة الأموال التي قدمتها في السنوات السابقة، و يظهر ذلك جليا في الانخفاض المعتبر لعدد المشاريع الممولة من طرف مختلف الوكالاتمن 1098 مشروع سنة 2013 إلى 133 مشروع سنة 2017 و الشكل الموالي يقدم توضيحا أكثر عن حجم الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية في مرحلة تأسيسها بولاية جيجل.

الشكل رقم (01): الدعم الجبائي المقدم في مرحلة النشأة للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة 2012-2017

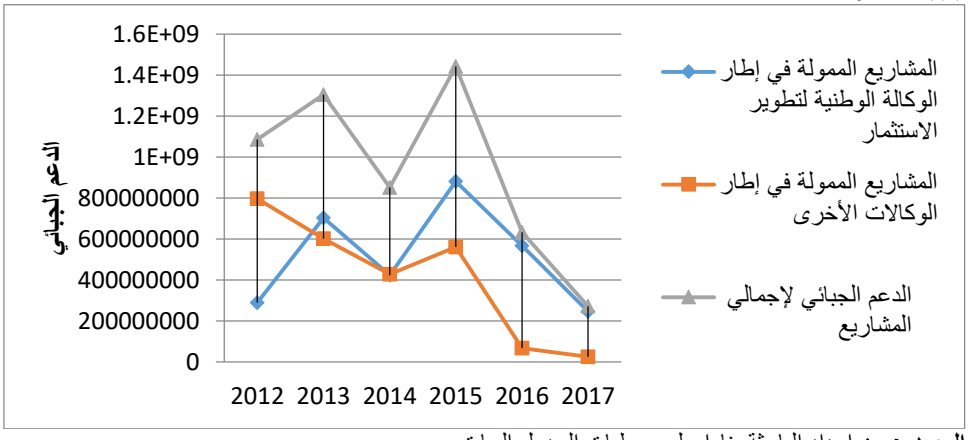

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول السابق.

2-3- مقدار الدعم الجبائي للمشاريع المقاولاتية في مرحلة الاستغلال:

سنعرض فيما يلي مبالغ الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل وذلك بعد انطلاق ممارسة نشاطها الإستثماري بعد اقتناء الآلات و المعدات ، بحيث تستفيد المشاريع المقاولاتية المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) من الدعم الجبائي في شكل

إعفاءات جبائية من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الرسم على النشاط المهني (TAP)، في حين تستفيد المشاريع الممولة من طرف باقي هيئات الدعم من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) و الرسم على النشاط المهني (TAP).

الجدول رقم (02): مقدار الدعم الجبائي الممنوح في مرحلة الاستغلال للمشاريع المقاولاتية المنشأة في إطار مختلف هيئات الدعم بولاية جيجل للفترة 2012-2017

السنوات	المشاريع الممولة في إطار ANDI			المشاريع الممولة في إطار ANADE, CNAC, ANGEM			الدعم الجبائي للمشاريع في مرحلة الاستغلال
	TAP	IBS	مقدار الدعم الجبائي	TAP	IRG	مقدار الدعم الجبائي	
2012	13.217.860	47.044.840	60.262.700	4.242.984	7.208.626	11.451.610	71.714.310
2013	15.166.413	57.406.225	72.572.638	6.031.571	7.710.581	13.742.152	86.314.790
2014	29.227.670	96.205.905	125.433.575	7.319.462	11.217.815	18.537.277	143.970.852
2015	17.052.417	34.421.498	51.473.915	3.744.236	7.502.195	11.246.431	62.720.346
2016	20.183.439	22.926.663	43.110.102	3.589.901	2.888.775	6.478.676	49.588.778
2017	24.105.215	62.558.406	86.663.621	1.028.024	4.148.246	5.176.270	91.839.891
المجموع	**118.953.014**	**320.563.537**	**439.516.551**	**25.956.178**	**40.676.238**	**66.632.416**	**506.148.967**
مقدار الدعم الجبائي المقدم في مرحلةالاستغلال			**506.148.967**				
إلى إجمالي الدعم في مرحلة الإستغلالANDI نسبة الدعم الجبائي للمشاريع الممولة في إطار							**86.84%**
نسبة الدعم الجبائي للمشاريع الممولة في إطار باقي الوكالات إلى إجمالي الدعم في مرحلة الإستغلال							**13.16%**

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على المعطيات المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب جيجل.

من خلال معطيات الجدول رقم (02) نلاحظ أن قيمة الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية في مرحلة نشاطها بلغ 461.718.773 دج للفترة 2012-2017، و هو مبلغ جد منخفض مقارنة بالدعم الذي استفادت منه المشاريع في مرحلة التأسيس (**5.591.600.804**دج كما سبق الذكر) و يعود ذلك لكون قيمة الدعم الجبائي في مرحلة النشأة مرتبطة بقيمة المشاريع (TVA على المقتنيات من المعدات و الأجهزة) التي تكون كبيرة في حين ترتبط قيمة الدعم الجبائي في مرحلة الاستغلال بالنشاط

المنجز (رسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق و ضرائب على الدخل على الأرباح المحققة) و الذي يكون ضعيفا في السنوات الأولى.

و ما هو ملاحظ كذلك من هذه المعطيات أن مقدار الدعم الذي استفادت منه المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يفوق بكثير نسبة الدعم التي استفادت منها المشاريع المنشأة لدى باقي الوكالات(439.516.551 دج مقارنة ب 66.632.416 دج على الترتيب) و هو مايدل على أن نسبة النشاط المنجز من طرف مشاريعANDI يفوق بكثير ذلك المنجز من طرف مشاريع ,ANADE CNAC, ANGEM، و ذلك على غرار مقدار الدعم المقسم مناصفة تقريبا في مرحلة النشأة.

3-3- إجمالي الدعم الجبائي للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل

سنحاول فيما يلي تلخيص حجم التحفيزات الجبائية التي قدمتها الولاية عن سنوات2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 لمختلف المشاريع المقاولاتية والتي تعتبر تكاليف بالنسبة للولاية ومبالغ مالية تخلت عنها.

الجدول رقم (03): إجمالي الدعم الجبائي للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة 2012-2017

السنوات	الدعم الجبائي في مرحلة النشأة	الدعم الجبائي في مرحلة الإستغلال	إجمالي الدعم الجبائي للمشاريع	الإيرادات الإجمالية للولاية	نسبة الإعفاءات إلى إجمالي الإيرادات%
2201	347.180.086.1	310.714.71	657.894.157.1	13.429.157.794	**7,94%**
3201	986.186.305.1	790.314.86	776.501.391.1	12.700.758.630	**9,87%**
2014	827.665.851	852.970.143	679.636.995	16 614 426 183	**5,65%**
2015	124.839.442.1	346.720.62	470.559.505.1	14 615 669 151	**9,34%**
2016	551.242.633	778.588.49	329.831.682	18 746 085 573	**3,51%**
7201	969.485.272	891.839.91	860.325.364	18.899.471.832	**1,89%**
المجموع	**804.600.591.5**	**967.148.506**	**771.749.097.6**	**163. 005 569.95**	**6,03%**
نسبة الدعم في مرحلة النشأة إلى إجمالي الدعم المقدم			**%91.70**		
نسبة الدعم في مرحلة الإستغلال إلى إجمالي الدعم المقدم			**%8.30**		

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول أعلاه و المتعلق بقيمة الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة الأخيرة 2012-2017، نجد أن قيمة الدعم بلغت 6.097.749.771 دج و هو مبلغ جد ضخم ، حيث تم الإستفادة منه في مرحلة النشأة بقيمة 5.591.600.804 دج، و مرحلة النشاط بقيمة 506.148.967 دج. و بالتالي يظهر جليا أن أغلب الدعم يقدم في مرحلة النشأة بنسبة **91.70%** من القيمة الإجمالية الممنوحة.

كما يتضح من خلال النتائج التي تبين حجم الإعفاءات الجبائية الإجمالية التي تمنحها الدولة مقارنة بالإيرادات الإجمالية التي تحصلها مديرية الضرائب بولاية جيجل، نجد أن تكلفة التحفيزات الجبائية وصلت إلى ما يقارب**9.87%**من إجمالي الإيرادات وهي نسبة معتبرة جدا بحيث أن الولاية تخلت عن هذه النسبة من إيراداتها لتقدمها كإعانات مالية للمقاولين من أجل تمويل مشاريعهم وتوسيعها.

كما يتبين من خلال معطيات الجدول، أن نسبة الدعم المقدم مقارنة بالإيرادات الإجمالية للولاية عرفت نفس التطور الذي عرفته قيمة الدعم في مرحلة النشأة، بحيث شهدت تطورا مرتفعا منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 و ذلك راجع إلى دعم الدولة الكبير و تسهيلاتها في منح تدابير الدعم الجبائي، و بعد سنة 2015، شهدت انخفاضا رهيبا يرجع الأمر فيه إلى قيام الدولة بإعادة مراجعة سياسة التحفيزات الجبائية من خلال التراجع عن منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند الشراء و أصبح الشراء بمبلغ متضمن الرسم على القيمة المضافة.

4- مدى نجاعة سياسة التحفيزات الجبائية في ترقية المقاولاتية بولاية جيجل

بغية تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائيةالمنتهجة في تطوير الإستثمار في مختلف القطاعات، سنحاول فيما يلي إبراز دور التحفيزات الجبائية في تطور المشاريع المقاولاتية وتوسعها بولاية جيجل من خلال خلق القيمة المضافة الإقتصاديةو الإجتماعية و كذلك تحليل نواتج الرقابة الجبائية المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية لمتابعة المشاريع المقاولاتية المستفيدة من الدعم، و هذا بتحليل مختلف الإحصائيات المجمعة من مختلف الهيئات.

4-1-توزيع المشاريع المقاولاتية حسب الأنشطة

سنحاول في ما يلي التعرف على الأنشطة التي استأثرت على أكبر عدد من المشاريع على مستوى ولاية جيجل و بالتالي القطاعات التي استفادت من أكبر نسبة دعم و ذلك في إطار كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا).

وتجدر الإشارة فقط أن اختيار هاتين الوكالتين كان نسبة للمعلومات المتوفرة لدينا، كما لا يفوتنا الإشارة أن غالبية المشاريع المقاولاتية ممولة في إطار هاتين الوكالتين.

4-1-1- توزيع المشاريع المقاولاتية حسب القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتوزع المشاريع المقاولاتية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة من 2008 إلى 2018 حسب القطاعات كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النشاط للفترة 2008-2018

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %	متوسط عدد مناصب الشغل لكل مشروع
البناء والأشغال العمومية	263	13,34	2103	15,15	8,00
الزراعة والصيد البحري	38	1,93	591	4,26	16
الصناعة	149	7,56	4771	34,37	32
النقل	1415	71,79	2946	21,22	2
الصحّة	27	1,37	927	6,68	34
خدمات	46	2,33	975	7,02	21
السياحة	33	1,67	1568	11,30	84
المجمـــوع	**1971**	**100**	**13881**	**100**	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولايةجيجل لمبلغ

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث بلغ عدد المشاريع 1415 مشروع بنسبة 71,79%من إجمالي المشاريع، في حين لم تحظ بقية القطاعات إلا بنصيب متواضع من حيث المشاريع رغم أهميتها(قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 263 مشروع بنسبة 13,34 % ، ثم قطاع الصناعة بـ 149 مشروع وبنسبة 7,56%.

الشكل رقم(02): المشاريع المدعمة حسب القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDIللفترة 2008-2018

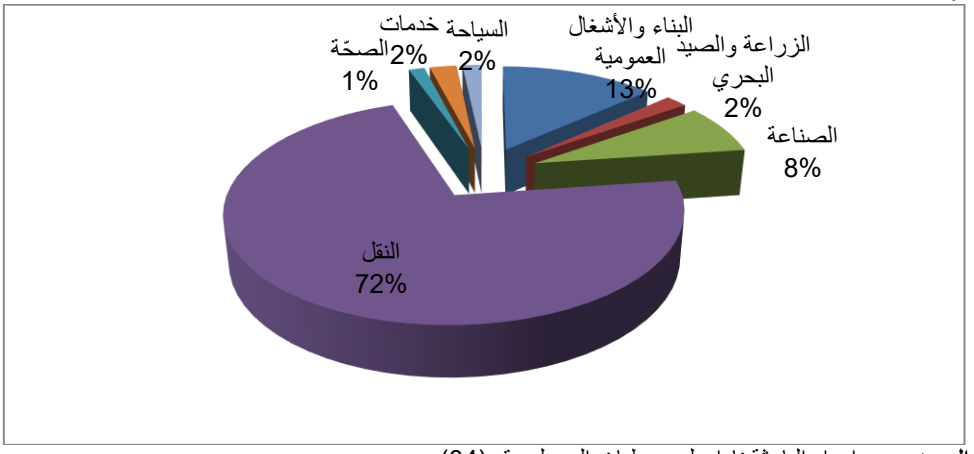

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجدول رقم (04).

أما من حيث مناصب الشغل المستحدثة، و التي بلغ عددها الإجمالي للفترة 2008-2018 13.881 منصب، نلاحظ أن قطاع الصناعة، و رغم استحواذه على نسبة ضعيفة من الدعم (7.56%)، إلا أنه القطاع الذي يوفر أكبر عدد لمناصب الشغل التي تساهم في تخفيض معدلات البطالة و تحقيق التنمية الإقتصادية بالولاية (4.771 منصب شغل)، فرغم استحواذ قطاع النقل على نسبة 70%من المشاريع إلا أنه لا يغطي إلا 21% من الكتلة العاملة في إطار المشاريع المنشأة و المدعمة، و هو ما يقودنا للتساؤل عن أهمية كل قطاع من خلال القيمة المضافة الإجتماعية التي يخلقها. و عليه نلجأ لحساب متوسط عدد مناصب الشغل التي يخلقها كل مشروع ضمن كل قطاع كما هو مبين ضمن الجدول رقم (04).

الشكل رقم (03): عدد مناصب الشغل المستحدثة ANDI 2008 - 2018

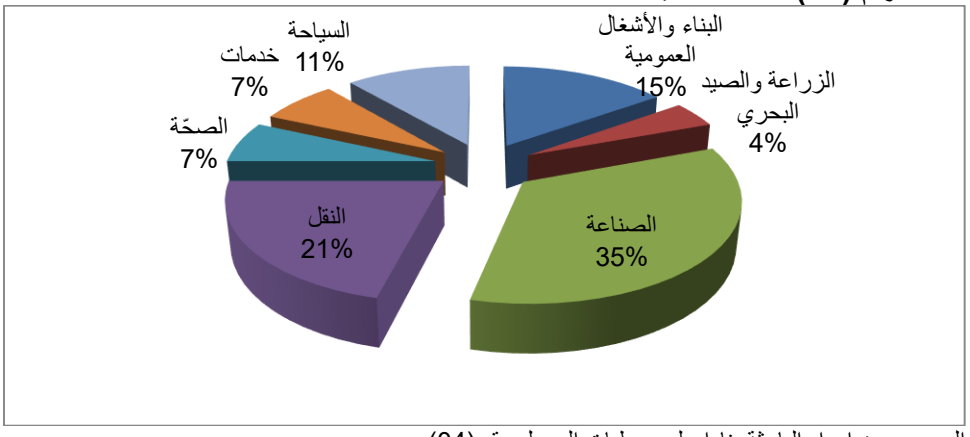

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال النتائج المبينة بالجدول أعلاه و المتعلقة بمتوسط عدد مناصب الشغل التي يخلقها كل مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و ذلك بالنسبة لكل قطاع، يظهر أن قطاع

السياحة هو القطاع الأكثر أهمية من حيث مناصب الشغل المستحدثة، حيث أن المشروع الواحد في هذا القطاع يخلق حوالي 47 منصب شغل، يليه قطاع الصحة والصناعة بحوالي 34 و 32 منصب شغل للمشروع الواحد على التوالي، أما في ما يخص قطاع الخدمات والزراعة فيوفران في المتوسط 21 و 16 منصب شغل للمشروع الواحد، أما قطاع النقل فلا يخلق المشروع الواحد منه إلا منصبين، و عليه يحتل المرتبة الأخيرة في ترتيب القطاعات من حيث خلق مناسب الشغل كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): متوسط مناصب الشغل التي يخلقها كل مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بولاية جيجل للفترة 2008-2018

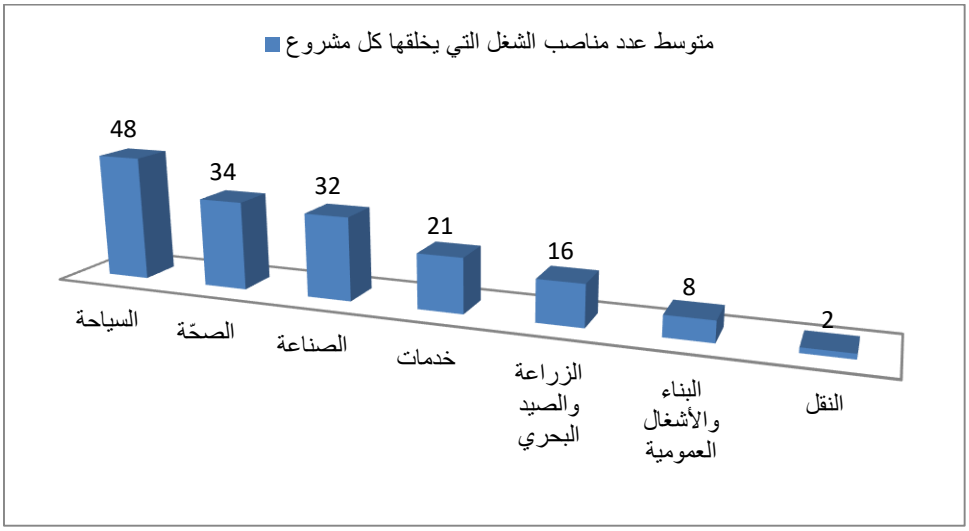

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على النتائج المبينة بالجدول رقم (04)

4-1-2- توزيع المشاريع المقاولاتية حسب القطاعات في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

سنعرض في الجدول التالي حصيلة المشاريع ومناصب الشغل المنشأة في إطار وكالة دعم و تنمية المقاولاتية حسب قطاعات النشاط و ذلك منذ نشأة الوكالة سنة 1998 إلى غاية سنة 2018.

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنميةالمقاولاتية حسب النشاط للفترة 1998-2018

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %	متوسط عدد مناصب الشغل لكل مشروع
الفلاحة	970	16,44	2136	14,45	2
الحرف	594	10,07	1529	10,34	3
البناء والأشغال العمومية	931	15,78	2647	17,90	3
الري	46	0,78	197	1,33	4
الصناعة	715	12,12	2418	16,35	3
الصيانة	115	1,95	263	1,78	2
الصيد البحري	29	0,49	124	0,84	4
مهن حرّة	156	2,64	352	2,38	2
خدمات	1252	21,22	2878	19,46	2
النقل	1091	18,49	2243	15,17	2
المجمـــوع	**5899**	**100**	**14787**	**100**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم و تنميةالمقاولاتية -ولاية جيجل

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (08) أن قطاع الخدمات يتصدر قائمة النشاطات التي يقبل عليها الشباب المستثمر و الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية على مستوى ولاية جيجل، حيث بلغت مجموع المشاريع الخدماتية التي مولتها الوكالة إلى غاية 2018/12/31 على مستوى ولاية جيجل 1252 مشروع، أي ما يقابل نسبة 21,22% من إجمالي المشاريع الممولة، و ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى تعدد وتنوع أنشطة هذا القطاع، بالإضافة إلى إقبال الشباب على هذا النوع من الاستثمار لسهولة التعامل مع هذا القطاع.

في المرتبة الثانية نجد قطاع النقل بـ 1091 مشروع، أي ما يعادل نسبة 18,49% من إجمالي المشاريع المموّلة، باعتباره قطاعا غير مكلف ولا ينطوي على مخاطر كبيرة، كما لا يحتاج إلى مستوى تعليمي عالي، ليأتي بعدها قطاع الفلاحة بنسبة 16,44% ثم البناء والأشغال العمومية بنسبة 15,78% ، أما الصناعة فمثلت نسبة 12,12% من إجمالي المشاريع، كذلك الحرف بنسبة 10,07% و هذا راجع لحيوية هذه القطاعات وانتشارها على مستوى الولاية، بالإضافة إلى تفضيل الشباب الاستثمار فيها نظرا لقلة المخاطرة والربح المضمون نسبيا، عكس باقي القطاعات والتي لا تمثل سوى 5,87% من إجمالي المشاريع، فالمهن الحرة تمثل نسبة 2,65% والصيانة 1,95 % ، في حين الري يمثل نسبة 0,78 % والصيد البحري يحتل مؤخرة الترتيب بنسبة مئوية لا تتعدى 0,49 % من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى الوكالة إلى غاية 2018/12/31.

الشكل رقم (05):المشاريع المدعمة حسب القطاعات ANADE 1998-2018

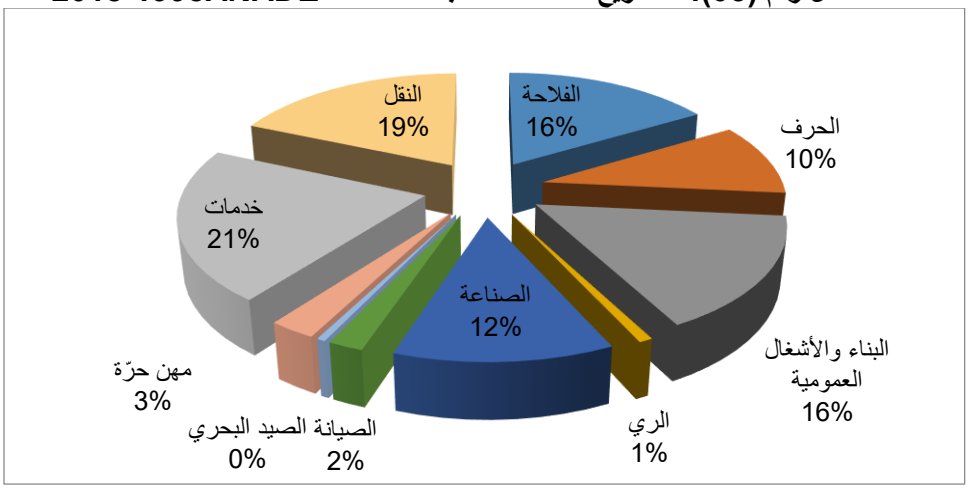

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

أما من حيث مناصب الشغل المستحدثة، فقطاع الخدمات بدوره يوفر الحصة الأكبر من مناصب الشغل، يليه النقل ثم الفلاحة و البناء و الأشغال العمومية، ثم الصناعة، ثم باقي القطاعات الأخرى.

الشكل رقم(06): مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع المقاولاتية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنميةالمقاولاتيةANADEللفترة 1998-2018

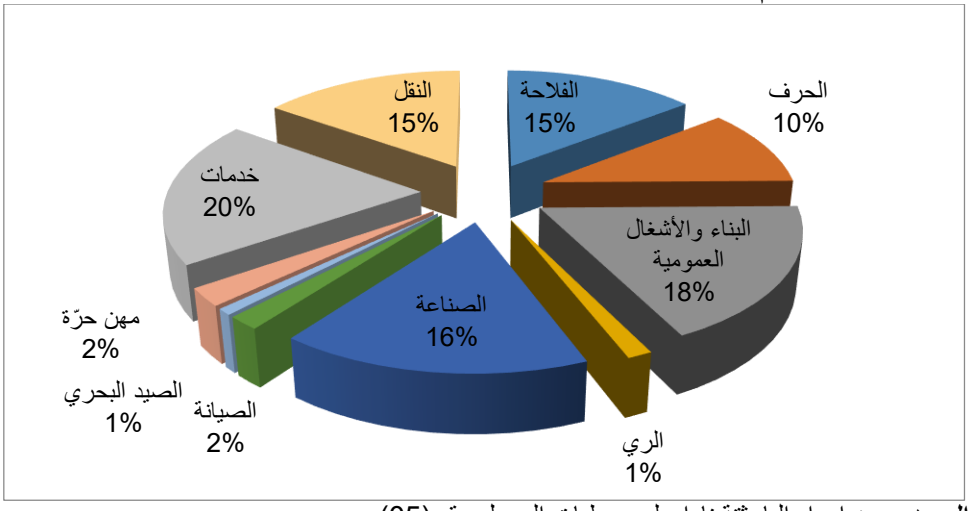

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجدول رقم (05)

إذا حاولنا معرفة متوسط الحصة من مناصب الشغل التي ينشئها كل مشروع ضمن كل قطاع نتحصل على النتائج المبينة بالعمود الأخير من الجدول رقم (05)، بحيث نلاحظ أن قطاعي الصيد البحري و الري هما الكفيلان بتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل، في حين يبقى قطاع النقل متأخرا في مجال التشغيل، فرغم استحواذه على أكبر عدد ممكن من المشاريع، إلا أنه يبقى في أواخر الترتيب في

نسبة المساهمة في التشغيل، و يتضح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي الذي يبين ترتيب القطاعات حسب عدد مناصب الشغل المنشأة لكل مشروع ضمن كل قطاع.

الشكل رقم(07): متوسط مناصب الشغل التي يخلقها كل مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية للفترة 1998-2018 بولاية جيجل

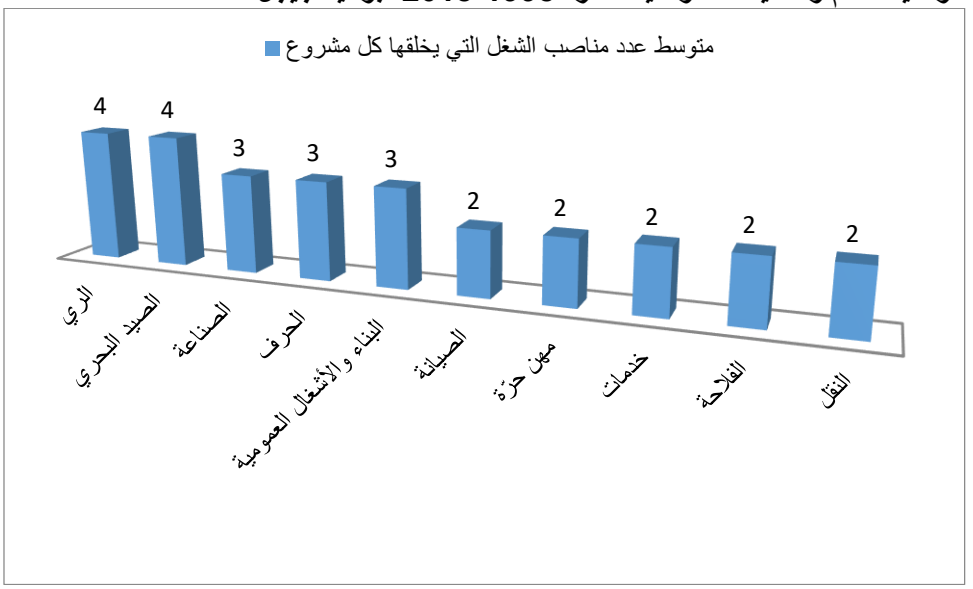

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (05).

مما سبق، و من خلال دراسة استقطاب مختلف القطاعات للمشاريع المقاولاتية، يظهر أن أغلب المستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يستثمرون في قطاع النقل، و ذلك باعتباره استثمارا سهلا ولا ينطوي على مخاطر كبيرة. كذلك توفر المشاريع المقاولاتية مناصب شغل، وتختلف حصيلة هذه المناصب حسب اختلاف الهيئة الداعمة لها، و لكن رغم استحواذ قطاع النقل على أكبر عدد من المشاريع إلا أن متوسط مناصب الشغل التي يحدثها ضعيفة، بحيث نجد السياحة والصحة والصناعة و الري في مقدمة القطاعات الأكثر استحداثا لمناصب الشغل، في حين لم تحظ إلا بنسبة ضعيفة من المشاريع و منه الدعم. وعليه يمكن القول أن سياسة الدعم المقاولاتي بولاية جيجل موجهة نحو قطاعات غير منتجة.

4-2- استمرارية المشاريع المقاولاتية وإنتاجيتها

تعتبر مسألة استمرار المؤسسات المؤشر الرئيسي لتقييم أداء المشاريع المقاولاتية الناشئة في إطار هيئات الدعم، وعليه قمنا بأخذ عينة من المشاريع المقاولاتية مقدرة بـ 100 مشروع بولاية جيجل، هذه المشاريع منشأة سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبذلك يتراوح عمر هذه المشاريع حوالي سبع (07) سنوات، كما استفادت هذه المشاريع من التحفيزات الجبائية الممنوحة لها في كل من مرحلة الإنجاز والاستغلال، وبالتالي فالهدف من هذه الدراسة هو محاولة إبراز مدى استمرارية وتطور هذه المشاريع، من خلال معرفة على الأقل النظام الضريبي الذي تخضع له بعد سبع (07) سنوات من مزاولة النشاط الذي كانت نشأته في إطار وكالات وهيئات الدعم المختلفة، و منه تقييم مبدئي عن مدى نجاعة سياسة

الدعم التي استفادت منها خاصة و أن سنة 2012 تعتبر من أهم السنوات التي حظيت بأكبر نسبة دعم وصلت في مرحلة تأسيس المشاريع إلى ما يساوي 1.086.180.347 دج. تجدر الإشارة كذلك أن اختيار المشاريع ضمن عينة الدراسة كان تبعا لحصة الدعم التي استفادت منها مختلف القطاعات أين استحوذ قطاع النقل تقريبا على الحصة الأكبر و بذلك احتوت عينة الدراسة على 62 مشروع في قطاع النقل بنوعيه البضائع و المسافرين، 14 مشروعا في أشغال البناء، 11 في الخدمات، 8 مشاريع في الصناعة و 5 مشاريع في القطاع الحرفي. وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): النظام الضريبي للمشاريع المقاولاتية حسب القطاعات

قطاعات النشاط	عدد المشاريع المدعمة	النظام الضريبي الحالي		مشاريع متوقفة عن النشاط
		الحقيقي	الجزافي	
نقل (البضائع + المسافرين)	26	19	42	1
أشغال البناء	14	13	1	-
خدمات	11	3	8	-
صناعة	8	-	7	1
مهن حرة	5	-	4	1
المجمـــــوع	**100**	**35**	**62**	**3**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مركز الضرائب –جيجل-

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المشاريع خاضعة للنظام الجزافي، إذ أن هناك 62 مشروع خاضع لهذا النظام، مقابل 35 مشروع فقط خاضع للنظام الحقيقي، بينما هناك 03 مشاريع متوقفة عن النشاط، و يمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (08):النظام الضريبي الحالي لعينة من المشاريع المقاولاتية المنشأة سنة 2012

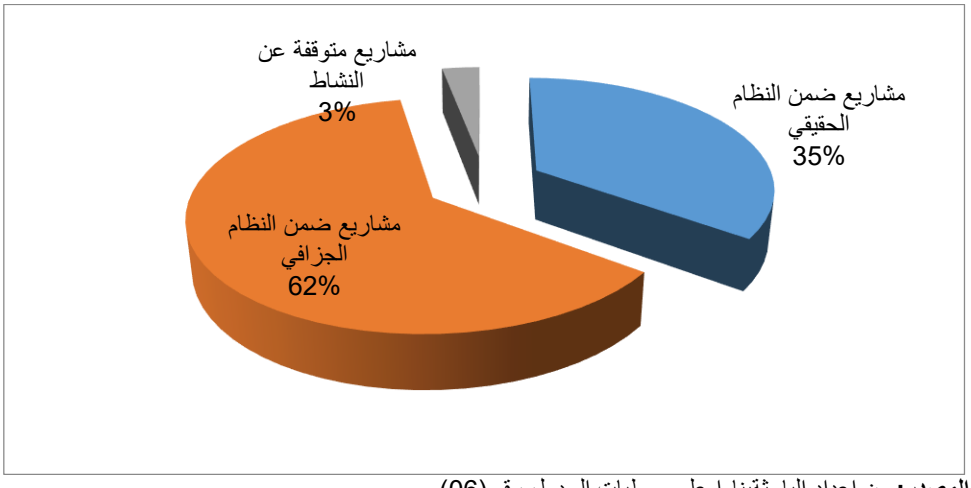

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجدول رقم (06)

من أجل التعمق أكثر في تحليل النتائج، نعرض في ما يلي توزيع المشاريع المذكورة سابقا حسب الوكالات الداعمة لها:

الجدول رقم (07): النظام الضريبي للمشاريع المقاولاتية حسب وكالات الدعم

الوكالة الداعمة	عدد المشاريع الممولة	النظام الضريبي الحالي		مشاريع متوقفة عن النشاط
		الحقيقي	الجزافي	
ANDI	48	34	14	-
ANADE	35	1	32	2
ANGEM	17	-	16	1
المجمـــوع	**100**	**35**	**62**	**3**
المجمـــوع	**100**			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مركز الضرائب–جيجل-

من الجدول نلاحظ أن جميع المشاريع الخاضعة للنظام الحقيقي منشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)باستثناء مشروع واحد منشأ في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE)، ويرجع ذلك لكون المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مشاريعا يتميز مالكوها بنوع من الوعي والثقافة المقاولاتية، في حين أن المشاريع المملوكة في إطار باقي الوكالات الأخرى هي مشاريع أنشأت لتلبية احتياجات فئات هشة من المجتمع تندرج ضمن سياسة اجتماعية تنتهجها الدولة لمحاربة الفقر والبطالة، بحيث أن غالبيتها خاضعة للنظام الجزافي أين رقم أعمالها صغير لا يتجاوز 30 مليون دينار سنة 2017. و بالتالي فهي مؤسسات مصغرة يطغى عليها الطابع الخدماتي المصغر و الحرفي، تتميز بالتخلف التكنولوجي وغياب الإبداع والابتكار، كما أن أغلبية هذه المشاريع هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التميز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة كالنقل مثلا والتي تعتبر قطاعات غير منتجة ولا تخلق قيمة مضافة معتبرة، وذلك على حساب النشاطات التي تتطلب أجلا أطول لتحقيق المردودية كالزراعة والصناعة وما إلى ذلك. و على هذا الأساس يمكن القول أن هاته المؤسسات لم تتطور كثيرا رغم استفادتها من العديد من التحفيزات الجبائية الممنوحة.[9]

[9]من أجل تفصيل أكثر يمكن الاطلاع علىبن زكري راضية، مساهمة الإمتيازات الجبائيّة في تحقيق الأمن القانونيّ للإستثمار، مجلّة هيرودوت للعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، مؤسّسة هيرودوت للبحث العلميّ والتّكوين، الجزائر، مج 6، ع 1، 2022.

الشكل رقم (09): النظام الضريبي الحالي لعينة من المشاريع المقاولاتية المنشأة سنة 2012

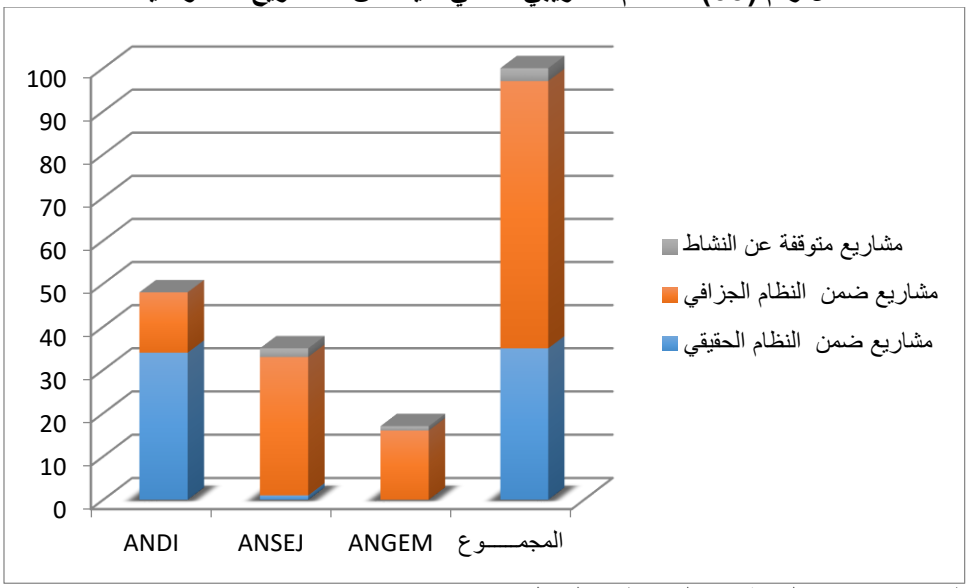

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجدول رقم (07).

3-3- نواتج الرقابة الجبائية على المشاريع المقاولاتية المدعمة

من خلال عمليات الرقابة الجبائية، تقوم مصالح الإدارة الجبائية بمتابعة مختلف المشاريع المستفيدة من تدابير الدعم الجبائي و منه إجراء التسويات الجبائية اللازمة جراء المخالفات التي يرتكبها المستفيدون بعدم احترامهم لشروط الإستفادة من التحفيزات، و المنصوص عليها من قبل كل من وكالات الدعم و مصالح الإدارة الجبائية، و عليه تسترجع الإدارة الجبائية مستحقاتها الضريبية بإلغاء أو سحب الإمتيازات الجبائية الممنوحة للمشاريع بموجب قوانين الاستثمار و قانون الضرائب، و ذلك بتوفر عدة أسباب نوجزها في:

- **عدم التصريح الجبائي:** في حالة نقص في التصريحات برقم الأعمال أو النتائج أو الأجور المدفوعة من طرف المكلف المستفيد من الإمتيازات الجبائية، فإن الزيادات الناتجة عن ذلك تكون محل استرجاع للحقوق و الرسوم الموافقة طبقا لشروط القانون العام، و هذا بغض النظر عن الإعفاءات الممنوحة.

- **التوقف عن النشاط:** مع مراعاة أحكام المادة 29 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يجب أن تحفظ المقتنيات لمدة خمس سنوات منذ تاريخ إنشائها، و عليه في حالة عدم حفظ المواد التي منحت الحق في الخصم، أو التخلي عن صفة المدين بالرسم على القيمة المضافة خلال الأجل السابق ذكره، تلزم المؤسسة بإعادة دفع الرسم على قدر عدد السنوات المتبقية.

- **سحب قرار الإمتياز:** عندما يتبين أن الاستثمارات الواردة في قرارات منح الامتيازات الجبائية لم تنفذ، أو عندما تكون الشروط التي منحت على أساسها هذه القرارات لم تستوف ،فانعدم التنفيذ هذ يؤدي إلى سحب الاعتماد وتجريد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين منحت لهم هذه الامتيازات الجبائية بموجب الاعتماد ،من حق الإستفادة من هذه الإمتيازات. و تصبح الحقوق و

الرسوم والأتاوى التي تم إعفاؤهم منها مستحقة على الفور بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، ودون المساس بعقوبات تأخير الدفع المنصوص عليها في المادة 402 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تحسب ابتداء امن التاريخ الذي كان يستوجب فيه دفعها.

و سنعرض فيما يلي المبلغ الإجمالي الذي قامت مصالح الرقابة الجبائية باسترجاعه لصالح الخزينة العامة من المكلفين الممولين من طرف مختلف هيئات الدعم بالولاية و الذين استفادوا من التحفيزات الجبائية، و ذلك نتيجة الإختلالات و الأخطاء الممارسة من طرفهم.

الجدول رقم (08): الحصيلة الإجمالية للخزينة العامة من التسويات الجبائية للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة 2012-2018

الوكالة الداعمة	عدد الملفات	عدم التصريح الجبائي	التوقف عن النشاط	سحب قرار منح الإمتياز	المجموع
ANDI	1276	225.509.122	466.271	59.915.884	**285.891.277**
وكالات الدعم	3425	214.423.931	3.612.014	84.004.173	**302.040.118**
المجمـــــوع	**4.701**	**439.933.053**	**4.078.285**	**143.920.057**	**587.931.395**

المصدر: من إعداد الباحثةبناءا على المعطيات المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية جيجل.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مقدار التكاليف و العقوبات من التسويات الجبائية كبير جدا بالنسبة لمختلف المشاريع المدعمة في إطار مختلف وكالات الدعم. حيث قدر ب **587.931.395 دج**، والذي يعود سببه إلى نقص الوعي الضريبي للمكلفين المستفيدين من تدابير الدعم الجبائي من خلال عدم الإلتزام بتقديم التصريحات الجبائية التي تخص أنشطتهم و التي تمثل السبب الرئيسي لسحب الإمتياز الجبائي منهم، إذ نلاحظ حسب معطيات الجدول أعلاه أن المبلغ الأكبر للتسويات الجبائية يعود لسبب أو حالة نقص التصريح الجبائي و الذي قدر ب **439.933.053 دج** مقارنة بمبالغ التسويات الجبائية المسترجعة في الحالات الأخرى. بالإضافة لذلك، نلاحظ أن المشاريع الأكثر متابعة من طرف الإدارة الجبائية و التي ألغيت التحفيزات الجبائية التي استفادت منها، هي مشاريع منشأة في إطار وكالات التشغيل، و يرجع ذلك لعدم كفاءة و تدني المستوى التعليمي لدى المستفيدين، إضافة إلى قيام الدولة بمراجعة سياسة التحفيزات الجبائية جراء الإختلالات التي نتجت عنها.

الشكل رقم (10): عدم التصريح الجبائي كسبب رئيسي لسحب الامتياز الجبائي للمشاريع المقاولاتية بولاية جيجل للفترة 2012-2018

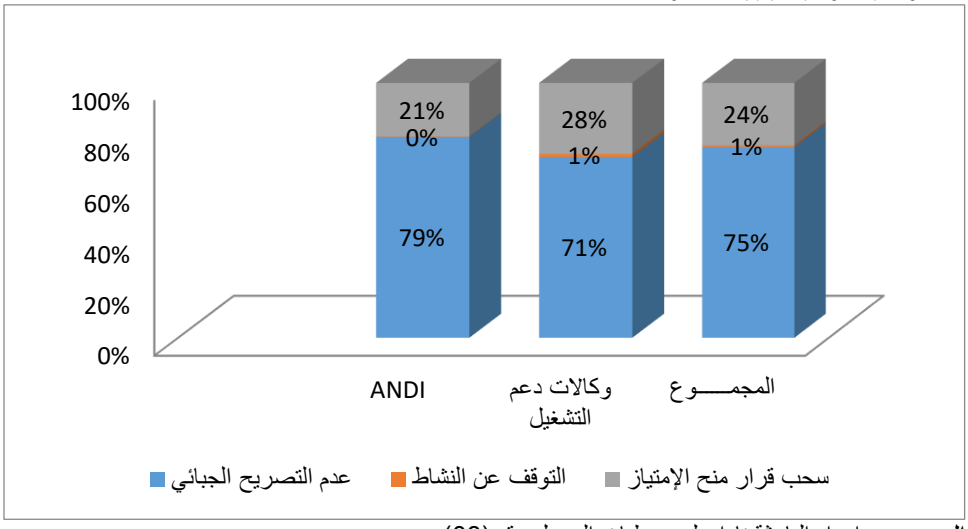

المصدر:من إعداد الباحثةبناءا على معطيات الجدول رقم (08)

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية و نجاعة هذه الأخيرة في نشأة واستمرارية المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل ، وسيتم عرض مجموعة النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

بداية، لا يمكن إنكار المجهودات التي يقوم بها المشرع الجزائري والتي تهدف إلى تخفيف العبء الجبائي على المشاريع المقاولاتية وهذا ما نلمسه من خلال التحفيزات الجبائية التي استفاد منها المقاولون في إطار وكالات الدعم في ولاية جيجل في كل من مرحلة الإنجاز والاستغلال حيث بلغت ما يعادل **6.097.749.771 دج**للفترة 2012-2017و هو مبلغ جد ضخم كذلك نجد أن تكلفة التحفيزات الجبائية وصلت إلى ما يقارب**9.87%**من إجمالي الإيرادات الإجمالية التي تحصلها مديرية الضرائب بولاية جيجل، وهي نسبة معتبرة جدا بحيث أن الولاية تخلت عن هذه النسبة من إيراداتها لتقدمها كإعانات مالية للمقاولين من أجل تمويل مشاريعهم و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

كذلك تم الإستفادة من هذا الدعم في مرحلة النشأة بقيمة **5.591.600.804 دج**، و مرحلة النشاط بقيمة **506.148.967 دج**. و بالتالي يظهر جليا أن الدعم الجبائي الذي استفادت منه المشاريع المقاولاتية في مرحلة نشاطها جد منخفض مقارنة بالدعم الذي استفادت منه المشاريع في مرحلة التأسيس بحيث أن نسبة الدعم المقدم في مرحلة النشأة بلغت 91.70% من القيمة الإجمالية الممنوحة، و نستخلص من ذلك أن النشاط المنجز ضعيف مقارنة بقيمة العتاد المقتنى بحيث أن قيمة الدعم الجبائي في مرحلة النشأة مرتبطة بقيمة المشاريع و العتاد في حين ترتبط قيمة الدعم الجبائي في مرحلة الاستغلال بالنشاط المنجز.

ما يمكن استخلاصه كذلك من هذه الدراسة أن مقدار الدعمالذي استفادت منه المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مرحلة نشاطها يفوق بكثير نسبة الدعم التي استفادت منها المشاريع المنشأة لدى باقي الوكالات(**439.516.551دج** مقارنة ب **66.632.416 دج** على الترتيب) و هو مايدل على أن نسبة النشاط المنجز من طرف مشاريعANDI يفوق بكثير ذلك المنجز من طرف مشاريع ANADE, CNAC, ANGEM، و ذلك على غرار مقدار الدعم المقسم مناصفة تقريبا في مرحلة النشأة.

كذلك، رغم استحواذ قطاع النقل على أكبر عدد من المشاريع المقاولاتية بولاية جيجلو على أكبر نسبة دعم و صلت في متوسطها إلى **71%** المدعمة إلا أن متوسط مناصب الشغل التي يحدثها ضعيفة جدا، في حين أن القطاعات التي تأتي في أواخر الترتيب بالنسبة لحجم الدعم المقدم و في مقدمتها قطاع السياحة، هي الأكثرأهمية من حيث مناصب الشغل المستحدثة، و هو ما ينفي صحة الفرضية الثانية. وعليه نستخلص أن سياسة الدعم المقاولاتي بولاية جيجل موجهة نحو قطاعات غير منتجة.

و بالنظر إلى التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هناك تطور في عدد المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع إلى غاية 2018 بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 5899 مشروع، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فبلغ 1971 مشروع. ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة.

و لكن أغلب المشاريع المقاولاتية المنشأة في إطار وكالات الدعم أو التشغيل (ANADE, CNAC, ANGEM) بعد استفادتها من التحفيزات الجبائية تتوجه نحو النظام الجزافي، كونها مؤسسات

مصغرة ، حيث أنه من أصل 48 مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هناك 34 مشروع في النظام الحقيقي، في حين أنه من أصل 35 مشروع منشأ في إطار الوكالة الوطنيةلدعم و تنمية المقاولاتية ANADEهناك مشروع واحد فقط في النظام الحقيقي، هذا ما يدل على أن مالكي المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتميزون بنوع من الوعي والثقافة المقاولاتية، في حين أن المشاريع الممولة من باقي الوكالات (وكالات التشغيل) هي مشاريع ممولة لتلبية احتياجات فئات هشة في المجتمع، تندرج ضمن سياسة اجتماعية تنتهجها الدولة لمحاربة الفقر والبطالة.

ضف إلى ذلك المبالغ المعتبرة المقدمة سابقا كإعفاءات لأصحاب هذه المشاريع و التي يتم إلغاؤها بعد ذلك واسترجاعها من طرف الإدارة الجبائية في شكل رقابة جبائية نتيجة للإخلال بالشروط المنصوص عليها بموجب قوانين الاستثمار و قانون الضرائب، حيث أنه من أصل **506.148.967 دج** قدم كدعم في مرحلة النشاط يعاد استرجاع ما قيمته**587.931.395 دج** كعقوبات عن المخالفات التي يرتكبها المستفيدون بعدم احترامهم لشروط الإستفادة من التحفيزات، منها **302.040.118**دج للمشاريع الممولة في إطار وكالات التشغيل.

وبالتالي نستخلص أن أغلب المشاريع المنشأة في إطار وكالات التشغيل هي مشاريع غير منتجة.و عليه ننفي صحة الفرضية الرابعة التي تنص على **"تساهم التحفيزات الجبائية في استمرارية نمو المشاريع المقاولاتية بولاية جيجل"**.

من هنا يمكن القول أنه رغم منح الدولة الجزائرية للعديد من التحفيزات الجبائية والتي تهدف من ورائها إلى دعم نشأة وتطور المشاريع المقاولاتية وخلق مناصب شغل من خلال توفير مناخ ملائم لهذه المشاريع، إلا أن انتهاج هذه الآلية لم يحقق الأهداف المسطرة، و يعود ذلك لوجود عدة معيقات تحول دون ذلك، حيث أن هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية على المشاريع الممولة من شأنه أن لا يسمح بتطوير مهارات المقاولين بالإضافة إلى نقص التكوين وهو ما يجعل أغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، كذلك أغلب برامج سياسة دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق مناصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم وإهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته واكتساب السمات الشخصية التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول، كذلك عدم وجود هيئة لمراقبة وتقييم الإجراءات المتخذة بحيث نلمس دورا محدودا للمرافقين على مستوى أغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين، تقييم فكرة المشروع، إنجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع...الخ.

وسعيا لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتنمية روح المقاولاتية، يمكن تقديم المقترحات التالية:
- توجيه الحوافز نحو القطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي والسياحي.
- تدريس مقاييس تتعلق بالمقاولاتية في مختلف التخصصات الجامعية.
- إحياء أيام تحسيسية حول مختلف المزايا والتحفيزات الجبائية التي تقدمها هيئات الدعم.
- تكوين الشباب البطال من طرف الهيئة الداعمة قبل الموافقة على تمويل مشاريعهم وتفادي المشاكل الحاصلة بعد التمويل.
- يجب أن لا يرتكز الدعم على المرحلة الأولية للإنشاء فقط وإنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (تصوراته، دوافعه، إمكانياته)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية وأخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين).

المراجع

سليم بلقاسمي.(2020)، ضمانات الإستثمار الأجنبيّ المباشر في الإتّفاقيّات الدّوليّة الثّنائيّة للإستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلّة العلوم القانونيّة والإجتماعيّة، جامعة الجلفة، الجزائر، مج 5، ع 4.

راضية بن زكري. (2022)، مساهمة الإمتيازات الجبائيّة في تحقيق الأمن القانونيّ للإستثمار، مجلّة هيرودوت للعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، مؤسّسة هيرودوت للبحث العلميّ والتّكوين، الجزائر، مج 6، ع 1.

عز الدين بن شرشار. (25 و 26 أفريل, 2017). التّحفيزات الجبائيّة ودورها كآليّة لتفعيل إجراءات دعم وترقية الإستثمار بالجزائر. *الملتقى الوطنيّ حول: المؤسّسات الإقتصاديّة الجزائريّة واستراتيجيّات التّنويع الإقتصاديّ في ظلّ إنهيار أسعار المحروقات*، جامعة قالمة، الجزائر،5-6.

محمد بوطلاعة، و نسيم بوكحيل . (2015). التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر. (جامعة أم البوافي، المحرر) *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية*.

كريم خديم، و حاكمي بوحفص. (2022). التّسهيلات الجمركيّة في الجزائر ودورها في ترقية الصّادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2018. مجلّة آفاق علميّة ،جامعة تمنراست، مج 14، ع1.

محمّد زايد. (2019). الإتّفاقيّات الدّوليّة المتعلّقة بحماية وتشجيع الإستثمار الأجنبيّ في الجزائر، مجلّة ضياء للدّراسات القانونيّة، جامعة البيّض، الجزائر، مج 1، ع 1، 2019

أسماء زينات. (2017). دور التّحفيزات الجبائيّة في تعزيز فرص الإستثمار في الجزائر. (جامعة الشّلف، المحرر) *مجلّة إقتصاديّات شمال إفريقيا،مج 13، ع*17، 114- 115.

جلال عزيزي. (2012). *أثر الحوافز الجبائيّة على تشجيع الإستثمار المباشر في الجزائر،مذكّرة ماجستير (غ. م)، جامعة جيجل*.الجزائر، 131.

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022 .

قانون الرسم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2022 .

قانون 22-18 المؤرّخ في 2022/07/24، المتعلّق بالإستثمار، الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المطبعة الرّسميّة، الجزائر، العدد 50، الصّادر في 2022/07/28.

قانون 16-09، المؤرخ في 3 أوت 2016، و المتعلق بترقية الإستثمار، لجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، المطبعة الرّسميّة، الجزائر،العدد46، 2016.

سعدية مزيان، و سميرة مناصرة. (2015). مساهمة التّحفيزات الضّريبيّة للآليّات التّمويليّة الدّاعمة في تنمية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة الجزائريّة. *مجلّة الدّراسات الماليّة والمحاسبيّة والإداريّة، جامعة أمّ البواقي*، ع3، 124.

وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني. (2023). *مزايا قانون الإستثمار*. الجزائر. يوم الإطّلاع: 15-01، على السّاعة 15:50، على الرّابط: https://cutt.us/vtj4w

وكالة الأنباء الجزائريّة. (2023). *مشروع قانون الإستثمار: إدراج ثلاثة أنظمة تحفيزيّة للاِستثمارات*،يوم الإطّلاع 13–2023-02، على السّاعة 11:28، على الرّابط: https://cutt.us/WpD9q

ونّوغي نبيل، نظام المزايا والتّسهيلات الممنوحة للاِستثمار في القانون الجزائريّ، مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانيّة، جامعة باتنة، الجزائر، مج 12، ع 3، 2019،